



المحترمون  
المحترمون

الأخوة / الوزراء  
الأخوة / المحافظون

تحية طيبة وبعد :

الموضوع: تعميم إلى كافة الجهات الخاضعة لأحكام قانون المناقصات رقم (23) لعام 2007

تهديكم اللجنة العليا للمناقصات أطيب تحياتها وتمنياتها لكم بموفقور الصحة والنجاح في مهامكم وتود إحاطتكم علماً بأن اللجنة العليا للمناقصات قد لاحظت القصور في تنفيذ بعض الإجراءات القانونية التي تضمنها قانون المناقصات الجديد رقم (23) لعام 2007، منها التأخير في إجراءات البت للعطاءات، عدم أخذ موافقة اللجنة العليا مسبقاً وعلى وثائق المناقصات التي تندرج تكلفتها ضمن صلاحية اللجنة العليا، واستناداً إلى المادة رقم (41) من القانون والتي تنص "على جميع الجهات الخاضعة لأحكام القانون الانتهاء من إجراءات التحليل والبت في المناقصات والمزايدات خلال مدة لا تتجاوز فترة سريان العطاء المحددة في إعلان المناقصة" والمادة رقم (57) والتي حددت مهام واختصاصات اللجنة العليا في الفقرة رقم (1) والتي تنص "اقرار وثائق المناقصات والمزايدات بعد التحقق من كفاية المواصفات الفنية وسلامتها وإصدار الموافقة عليها قبل طرحها

للمناقضين أو المتزايدين".



ت/08/31/8



الجمهورية اليمنية

مجلس الوزراء

اللجنة العليا للمناقصات والمزايدات

الرقم :

التاريخ :

الموافق :

ع/ع

والحاقاً بما سبق التعميم به من قبل اللجنة العليا إلى كافة الجهات الخاضعة  
لأحكام هذا القانون [ التعميم رقم (538) تاريخ 2007/11/6، التعميم رقم (685)  
تاريخ 2007/12/29 ]، فإن اللجنة العليا للمناقصات وتنفيذاً لأحكام قانون المناقصات  
تؤكد على ما يلي:

أولاً: بالنسبة للمناقصات التي تم إنزالها قبل 2008/1/1، وتندرج تكلفتها ضمن  
صلاحية اللجنة العليا ولم يتم الرفع بها إلى اللجنة حتى تاريخه، فإنه لن يتم  
النظر فيها وسيتم إعادتها إلى الجهة صاحبة المشروع؛  
ثانياً: بالنسبة للمناقصات التي تم إنزالها بعد 2008/1/1، ولم يتم أخذ الموافقة على  
وثائق المناقصة من قبل اللجنة العليا للمناقصات، فإنه لن يتم النظر فيها وسيتم  
إعادتها إلى الجهة صاحبة المشروع .

شاكرين تعاونكم لما فيه المصلحة العامة،،،،

وتقبلوا تحياتنا،،،،،

رئيس اللجنة العليا للمناقصات والمزايدات

م/ محمد أحمد العزيمي

صورة مع التحية للأخوة /

- رئيس مجلس الوزراء؛

- مدير مكتب رئاسة الجمهورية؛

- نواب رئيس الوزراء؛

- رئيس الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد؛

- رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة.

ت/08/31/8